المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات
ARAB CENTER FOR RESEARCH & POLICY STUDIES

دراسة

الانتخابات التشريعيّة في الجزائر (١٠ أيار / مايو ٢٠١٢):
قراءة في التوقّعات والنّتائج والتّداعيات

منير مباركية | أكتوبر ٢٠١٢

الانتخابات التشريعيّة في الجزائر (١٠ أيار / مايو ٢٠١٢): قراءة في التوقّعات والنّتائج والتّداعيات

سلسلة: دراسات

منير مباركية | أكتوبر ٢٠١٢

جميع الحقوق محفوظة للمركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات © ٢٠١٢

المركز العربيّ للأبحاث ودراسة السّياسات مؤسّسة بحثيّة عربيّة للعلوم الاجتماعيّة والعلوم الاجتماعيّة التطبيقيّة والتّاريخ الإقليميّ والقضايا الجيوستراتيجية. وإضافة إلى كونه مركز أبحاثٍ فهو يولي اهتمامًا لدراسة السّياسات ونقدها وتقديم البدائل، سواء كانت سياسات عربيّة أو سياسات دوليّة تجاه المنطقة العربيّة، وسواء كانت سياسات حكوميّة، أو سياسات مؤسّسات وأحزاب وهيئات.

يعالج المركز قضايا المجتمعات والدول العربيّة بأدوات العلوم الاجتماعيّة والاقتصاديّة والتاريخيّة، وبمقاربات ومنهجيّات تكامليّة عابرة للتّخصصات. وينطلق من افتراض وجود أمن قوميّ وإنسانيّ عربيّ، ومن وجود سماتٍ ومصالح مشتركة، وإمكانيّة تطوير اقتصاد عربيّ، ويعمل على صوغ هذه الخطط وتحقيقها، كما يطرحها كبرامجَ وخططٍ من خلال عمله البحثيّ ومجمل إنتاجه.

المركز العربيّ للأبحاث ودراسة السّياسات
شارع رقم: ٨٢٦ – منطقة ٦٦
الدفنة
ص. ب: ١٠٢٧٧
الدّوحة، قطر
هاتف: ٤٤١٩٩٧٧٧ ٩٧٤+ | فاكس: ٤٤٨٣١٦٥١ ٩٧٤+
www.dohainstitute.org

ملخّص

جاءت نتائج الانتخابات التشريعيّة التي جرت في الجزائر قبل أشهر – تلك التي ظلّ يُنظر إليها على أنّها محطّة مهمّة ومفصليّة في مسيرة التحوّل والتعميق الديمقراطي في الجزائر – مخالِفةً لأغلب التوقّعات والآمال، ومثيرةً للدّهشة؛ بتكريسها للنِّظام القائم بشخصيّاته المعتادة. وقد فرضت على المتتبِّعين والمهتمِّين بالوضع في الجزائر، إعادة قراءة تلك النّتائج بشكلٍ أكثر تعمُّقًا وحياديّة.

وهذه الورقة، هي إحدى محاولات إعادة قراءة ما كان متوقَّعًا من تلك الانتخابات من جانب مختلف أطراف العمليّة الانتخابيّة والمعنيّين والمهتمّين بها؛ ونعني بذلك: غالبيّة الشّعب التي توقّعت التغيير نحو الأفضل في البرامج والشخصيّات، والسّلطة التي انقسمت بين الرّضوخ لإرادة الشعب وتجنّب ثورته وبين البقاء رغمًا عنه، والأحزاب السِّياسية وقوائم المرشّحين الأحرار التي تمنّت الفوز وتوقّعته ولو على حساب التّغيير والفعالية، والقوى الدّولية وبعثات المراقبين الدوليّين الذين تباينت توقّعاتهم بشأن نتيجة تلك الانتخابات.

كما تستعرض هذه الورقة في محورها الثاني، النتائج العامّة لتلك الانتخابات، ومختلف القراءات التي اقتُرحت لها. وهي تحلِّل وتناقش مختلف التفسيرات التي قُدِّمت لفهم ما كان منها غير متوقّعٍ أو مثيرًا للشّكوك، أو تبريره. ونعني بالخصوص فوز الحزبين الحاكمين فوزًا كاسحًا من جهةٍ، في ظلّ سياقٍ يدفع نحو التّغيير، وهامش مخاطرةٍ كبير؛ وخسارة الإسلاميّين من جهةٍ أخرى، في الوقت الذي يفوز فيه نظراؤهم في الدول العربيّة الأخرى، في إطار ما عُدّ موجة مدٍّ للتيّارات الإسلاميّة في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. يضاف إلى ذلك، نسبة العزوف العالية؛ في مقابل كلّ الإمكانيّات المُتاحة والجهد المبذول والإصلاحات القائمة، لاستعادة الثِّقة في العمليّة الانتخابيّة.

أمّا المحور الثّالث، فيستعرض مختلف التّداعيات الحاصلة والمتوقَّعة لنتائج الانتخابات على مؤسّسات نظام الحكم التي أصبحت معطّلة. ونخصّ من تلك المؤسّسات: البرلمان المنتخب الذي بات فاقدًا للشّرعيّة، وعاجزًا عن تنصيب هياكله، وقاصرًا عن تمثيل الشّعب؛ والحكومة التي لم تتغيّر، وبقيت أغلب حقائبها بلا وزراء؛ ورئاسة الجمهوريّة المتّهمة بعدم الحياد وعدم الوفاء بتعهّد ضمان النّزاهة، والتي أخذت شرعيّتها في التراجع؛ والقضاء المتّهم بالتبعيّة وقصور السلطة؛ والجيش المتّهم بالتدخّل في الحياة السياسيّة. كما يستعرض هذا المحور تداعيات هذه الانتخابات على نهج الإصلاح وفاعليه، وعلى الاستقرار الداخليّ والصورة الخارجيّة للبلاد.

المحتويات

مقدمة ١

أوّلًا: الآمال والتوقّعات: ٢

ثانيًا: عرض نتائج الانتخابات وقراءتها ٦

ثالثًا: التّداعيات المختلفة لنتائج هذه الانتخابات: ٢٠

خاتمة: ٣٠

قائمة المصادر والمراجع: ٣١

مقدمة

لعدّة أشهر، عاشت الجزائر أجواء خاصّة، تحضيرًا لأوّل استحقاقٍ انتخابيٍّ تجريه الدّولة؛ وذلك بعد اتّساع موجة الثّورات الشّعبيّة، لتكتسح عدّة دول عربية ظلّت بعيدةً كلّ البعد عن أفكار التّغيير الجذريّ من الأسفل (تحرّك شعبيّ).

وقد جعل الاستحقاق الانتخابيّ الجزائرَ محطّ أنظار مختلف دول العالم. كما جعل السّلطات الجزائريّة تحرص على أن يكون هذا الاستحقاق فرصةً لامتصاص احتقان البيئة الدّاخلية ووسيلةً لتفويت الفرصة على الأطراف المتربِّصة في الداخل والخارج؛ وذلك بتكريس القناعة بإمكانيّة التغيير عن طريق صندوق الاقتراع بدل الشارع والسّلاح والتدخّل الأجنبيّ.

وعلى الرغم من كلّ الهالة التي رافقت التحضير للعمليّة الانتخابيّة وسيرورتها، وشعار التّغيير الذي حمله مختلف المتنافسين؛ فإنّ نتائجها مثّلت مفاجأةً وصدمةً لغالبيّة الأطراف، إذ لم تحقّق التغيير المنشود، إضافةً إلى التحفّظات والشكوك بشأن نزاهتها ومصداقيّة نتائجها.

وفي محاولةٍ منّا لفهم نتائج تلك الانتخابات وتفسيرها، وتحديد تداعياتها على مستقبل الجزائر واستقرارها، ومصير نهج الإصلاح فيها؛ نجتهد هنا في البحث عن إجاباتٍ عن التساؤلات التالية:

- ما الذي توقّعته مختلف الأطراف من انتخابات بهذه الأهمّية والحساسيّة؟
- كيف يمكن تفسير النتائج المفاجئة لتلك الانتخابات؟
- ما هي التّداعيات الحاصلة والمحتملَة لتلك النّتائج على النّظام السياسيّ وعلى نهج الإصلاح والاستقرار في الجزائر؟

وتكمن أهميّة هذه الورقة في العناصر التالية:

- تعيد تسليط الضّوء على أجواء ما قبل الانتخابات، وعلى مختلف آمال الأطراف المنشغلة بهذا الاستحقاق المهمّ في تاريخ المسار الديمقراطيّ في الجزائر، وتوقّعاتها.
- تستعرض نتائج الانتخابات وأرقامها الجوهريّة، وتعيد قراءتها من زوايا ووجهات نظر مختلفة.
- تستعرض هذه الورقة مختلف التفسيرات التي قُدِّمت لفهم نتائج الانتخابات الجزائريّة وتناقشها؛ تلك النتائج التي كانت مفاجئة ومحيّرة ومثيرة للشّكوك والشّبهات.

- تقدّم رصدًا عامًّا لتداعيات نتائج الانتخابات التشريعيّة الأخيرة على مختلف المؤسّسات السياسيّة في الجزائر، وتقييمًا لها على مستقبل نهج إصلاح تلك المؤسّسات وتعميق الديمقراطيّة فيها.

أوّلًا: الآمال والتوقّعات:

اكتسبت الانتخابات التشريعيّة الأخيرة خصوصيّةً جعلتها محطّة تاريخيّة مهمّة بالنّسبة إلى الشّعب الجزائريّ وإلى أطراف العمليّة السياسيّة فيه؛ باعتبارها فرصة للتغيير، وإعادة ترتيب التوازنات السياسيّة وترشيد ممارساتها. وأصبحت فترة ما قبل الانتخابات لحظات لعقد الآمال، ومحاولة لتوقّع نتائجها وتداعياتها على مستقبل الجزائر وطبيعة نظامها السياسيّ.

وبحكم أنّ هذا الاستحقاق كان مصيريًّا؛ فقد كان ينتظر من هذه الانتخابات الكثير. ومن أهمّ تلك الانتظارات على الصعيد الوطنيّ؛ خاصّةً من جانب السلطة الحاكمة، وفئة واسعة من الشعب الجزائريّ ومن الأحزاب السياسيّة والمهتمّين، نذكر:

١. آمال الشعب وتوقّعاته:

علّقت غالبيّة شعب الجزائر آمالًا كبيرة على الأوضاع الوطنيّة والدوليّة التي تجري فيها الانتخابات التشريعيّة، والتي تمثّل عوامل ضغط قويّة جدًّا على السلطة والإدارة وبقيّة أطراف العمليّة الانتخابيّة؛ لتكون فرصة للتغيير نحو الأحسن. وقد "ساهمت التحرّكات الشعبية في إطار "الربيع العربيّ" في الرفع من توقّعات الجزائريّين من قادتهم السياسيّين"[١] ومن العمليّة الانتخابية. وتمثّلت تلك الآمال والتطلّعات في الآتي:

[١] المعهد الديمقراطي الأميركي، **بيان للوفد الدولي لتقييم فترة ما قبل الانتخابات – الانتخابات التشريعية – الجزائر ٢٠١٢**، ٥ نيسان / أبريل ٢٠١٢، ص ٣.

- توبة السلطة، وبقيّة الفاعلين في العمليّة الانتخابيّة – خاصّةً الإدارة والأحزاب السياسيّة – عن ممارساتها وتجاوزاتها السابقة التي تصادر إرادة الشعب، وتفرغ العمليّة الانتخابيّة من محتواها[٢].
- أن تُرى نخبة المجتمع وخيرة أبنائه وشبابه، المعروفين بحسن السّيرة، وبالمواقف الوطنيّة والمخلصة، وبالتكوين والتأهيل العاليين؛ يتصدّرون قوائم المترشّحين، ومستعدّين للنهوض بالوطن في هذه الأوقات الصّعبة.
- أن ترشّح هذه الانتخابات مؤسّسة تشريعيّة تمثيليّة فعّالة؛ تدافع عن مصالح الشعب، وتشكّل ثقلًا موازيًا وموازنًا للسلطة التنفيذيّة، وتراقب سياساتها وتقوّمها، وتحاسب تجاوزات مسؤوليها وتقصيرهم.
- أن يتمكّن البرلمان – الذي تتوفّر فيه الخصائص السابقة – من مواصلة تعميق الإصلاحات السياسيّة، وتعديل الدستور؛ وذلك من أجل التأسيس السليم لنظامٍ ديمقراطيّ منفتح، يحترم إرادة الشعب، ويسهر على خدمته.

٢. آمال السّلطة الحاكمة الرّاعية للإصلاحات:

في مقابل آمال الشعب، وفي توافقٍ معها أحيانًا وتناقض أحيانًا أخرى؛ عبّرت السلطة الحاكمة عن آمالها على لسان أعلى مسؤوليها، بما فيهم رئيس الجمهورية، الذي تدخّل في مختلف المناسبات، ليرافع لصالح "إنجاح الانتخابات".

وتتمثّل أبرز آمال السلطة السياسيّة في الجزائر وتطلّعاتها، من خلال إنجاح الانتخابات التشريعيّة في:

- إثبات إيمان الشعب الجزائريّ بالانتخابات وسيلةً للتغيير، وليس بالثورات الشعبيّة وما يتبعها من عنفٍ وتخريبٍ وتدخّلٍ أجنبيّ غير محمود العواقب؛ وذلك عبر مشاركته الانتخابيّة والتصويتيّة الواسعة.

---

[٢] نذكر هنا أنّ السلطة كانت قد اعترفت – على لسان أعلى مسؤوليها (رئيس الجمهورية) – بأنّ العمليات الانتخابية السابقة، قد شابتها ممارسات التزوير والتلاعب؛ وأنّ هذه الانتخابات "لن تكون كسابقاتها". والهدف من وراء ذلك هو إعطاء انطباع بالتوبة، وإعادة الثقة إلى المواطن في العمليّة الانتخابيّة.

- توجيه رسالة للأطراف الخارجيّة – تلك التي تتعمّد تحريك الشعب الجزائريّ ودفعه للثورة على غرار شعوبٍ عربيّة أخرى– تفيد بأنّ الشعب الجزائريّ ملتفّ حول الإصلاحات السياسيّة التي بادرت بها السلطات الجزائريّة، ومستعدّ لاختبار صدقيّتها وحسن نواياها.
- ضمان استمرارها في السلطة، ولو اضطرّت إلى تقاسمها مع أحزابٍ جديدة إسلامويّة وغير إسلامويّة.
- تفهم أطراف العمليّة الانتخابيّة (خاصّةً الأحزاب السياسيّة والمجتمع المدنيّ) خصوصيّة هذا الاستحقاق وخطورة رهاناته، والتفاعل معه بإيجابيّة؛ من خلال السّهر على إفراز قوائم تعكس تغييرًا فعليًّا في الممارسة، وتقدّم شخصيّات وبرامجَ تعيد الثقة في العمليّة الانتخابية، وتحفّز على المشاركة فيها.
- أن تُسفر الانتخابات عن "مجلس شعبيّ وطنيّ تعدديّ وقويّ، وبتركيبةٍ لا غبارَ عليها؛ التي تعكس واقع وتوقّعات الأمّة"[٣].

٣. توقّعات الأحزاب المتنافسة والأطراف المهتمّة:

وفي مقابل تلك الآمال والتطلّعات؛ بدأت مختلف الأطراف ذات العلاقة بالعمليّة الانتخابيّة، وتلك المهتمّة بها، في محاولة استشراف النّتائج وتوقّعها، بناءً على المعطيات القائمة أمامها، خاصّةً السّياق الداخليّ والخارجيّ الذي ستجرى فيه هذه الانتخابات[٤].

وبالنسبة إلى الأحزاب المتنافسة، خاصّةً العريقة منها؛ فإنّه من الطبيعيّ أن تعبِّر عن توقّعاتها بشكلٍ أكثرَ تفاؤلًا، خاصّةً في ظلّ الضّمانات الجديدة لقانون الانتخابات المعتمد مؤخّرًا؛ وذلك حتّى تؤثّر في توجّهات الناخبين وخياراتهم. وكذلك هي الحال – وبشكلٍ مفرط في التّفاؤل – بالنّسبة إلى الأحزاب "الإسلاميّة"، التي رأت أنّ النّتيجة الحتميّة لانتخاباتٍ نزيهةٍ هي فوز الإسلاميّين.

---

[٣] خطاب رئيس الجمهورية بمناسبة الذكرى السابعة والستّين لمجازر ٨ أيار / مايو ١٩٤٥، سطيف ٨ أيار / مايو ٢٠١٢.

[٤] أكّد وفد المعهد الديمقراطي الأميركيّ لمراقبة الانتخابات في الجزائر، في بيانٍ له صدر قبل أيّام إجراء الانتخابات، على أهمّية سياق العملية الانتخابية (الاستعدادات للانتخابات أو حتّى أحداث يوم الاقتراع) في تحديد نتائجها. انظر: المعهد الديمقراطي الأميركي، مرجع سبق ذكره، ص ٣.

أمّا الجهات الرسميّة في الجزائر، وبالتحديد وزارة الداخليّة؛ فقد توقّعت أن تساهم التطوّرات الحزبيّة (تَشكّل أحزاب جديدة) وقواعد النظام الانتخابي الجديدة، في الحيلولة دون تحقيق أيّ حزبٍ للأغلبية. وسينجم عن هذه الانتخابات "برلمان فسيفسائيّ". ويُعدّ هذا من التوقّعات القليلة التي لا تصبّ في صالح الأحزاب الإسلاميّة.

أمّا الملاحظون الوطنيّون وحتّى الأجانب منهم؛ فقد "كانوا شبه مجمعين أنّ الانتخابات ستعرف نسبة امتناع قياسيّة، وعرسًا إسلاميًّا..."[٥]، ما عدا ملاحظي المعهد الديمقراطي الأميركيّ الذين توقّعوا أن يؤدّي النظام الانتخابيّ في بعض جوانبه (نعني خاصّةً نسبة الحصول على مقعد، وكيفيّة تخصيص الأصوات، وقاعدة الباقي الأكبر، ونمط الاقتراع النسبيّ)، في ظلّ التطوّرات الحزبيّة الأخيرة "إلى نتائج غير تلك المتوقّعة، وأن يساهم أيضًا في سوء الفهم، وبروز الشكّ لدى المواطنين"[٦]. وقد أكّدوا على أنّ نسبة المشاركة ستكون منخفضة، وعلى أن "تبقى تشكيلة المجلس الشعبيّ الوطنيّ في خطوطها العريضة دون تغيير بالمقارنة مع ٢٠٠٧"[٧].

الجدول رقم ١:

بعض توقّعات نتائج العمليّة الانتخابيّة قبل التّصويت

الأطراف المعنيّة أو المهتمة	توقّعاتها لنتائج الانتخابات التشريعيّة
دحو ولد قابلية وزير الداخلية الجزائري	برلمان فسيفسائي متنوّع، لا يضمن أغلبية؛ لكنه سيكون فعّالا في دعم التغيير الديمقراطي.
مسؤولون تنفيذيون بلخادم، مدلسي، ولد قابلية وغلام الله	إنّ الجزائر ستكون الاستثناء في ما حدث في البلدان العربيّة التي فاز فيها الإسلاميّون.
مسؤولون من تحالف الجزائر الخضراء	اكتساح البرلمان القادم. لا يحول بين تكتّل الجزائر الخضراء والمركز الأوّل في الانتخابات

[5] Habib Kharroubi, « Un scrutin qui a faussé tous les pronostics », *Le Quotidien d'Oran*, (Quotidien national d'information), Samedi 12 mai 2012, p2.

[٦] المعهد الديمقراطي الأميركي، مرجع سابق، ص. ٤– ٥.

[٧] المرجع نفسه، ص ٦.

	التشريعية؛ إلّا التزوير.
عبد الله جاب الله (حزب العدالة والتنمية)	الفوز في الانتخابات "تحصيل حاصل".
عبد المجيد مناصرة (حزب جبهة التغيير)	"لنا قناعة أنّ الجزائريّين سينتخبون أغلبية جديدة، ونرشّح أنفسنا لأن نكون من تلك الأغلبيّة". "إن جبهة التغيير ستحتلّ الرتبة الأولى وطنيًّا".

المصدر:

تصريحات الأطراف المعنيّة في وسائل الإعلام المختلفة

ثانيًا: عرض نتائج الانتخابات وقراءتها

جاءت نتائج الانتخابات التشريعيّة الجزائريّة مفاجئة لغالبيّة الأطراف والمتتبّعين، بل وحتّى لعديد مراكز البحوث واستطلاعات الرأي. وكان أكثر المتفاجئين الأحزاب الإسلاميّة التي كانت تتوقّع السّيطرة على القرار في البرلمان القادم؛ مستفيدةً من السّياق الإقليميّ والعربيّ الذي أوصل الإسلاميّين إلى السلطة في عديد الدول.

ولم يكن المفاجئ في هذه الانتخابات خسارة الإسلاميّين وفوز الأحزاب الحاكمة؛ بقدر ما كان الحصيلة التي تحصّلت عليها تلك الأحزاب "الرابحة والخاسرة"، وانعدام حدوث التغيير المنتظر في الأشخاص وفي البرامج وفي الممارسات الانتخابيّة المعهودة، وذلك على الرّغم من أنّ المعطيات الموضوعيّة كافّةً كانت تدفع نحو هذا الاتّجاه (أي التّغيير).

وفي ما يلي عرضٌ لأبرز مخرجات العمليّة الانتخابيّة، ومحاولة لتفسيرها؛ بدءًا بمعطياتها العامّة، ومرورًا بنتائجها المفصّلة.

الجدول رقم ٢:

المعطيات العامّة للانتخابات التشريعيّة (١٠ أيار / مايو ٢٠١٢)

المعطى الانتخابي	العدد/ النسبة المئويّة
الناخبون المسجّلون	٢١.٦٤٥.٨٤١
الناخبون المصوّتون	٩.٣٣٩.٠٢٦

نسبة المشاركة	٤٣.١٤ في المئة
الأصوات المعبّر عنها	٧.٦٣٤.٩٧٩
الأصوات الملغاة	١.٧٠٤.٠٤٧

المصدر:

بيان إعلان النتائج صادر عن المجلس الدستوري

١. قراءة عامّة في النّتائج:

– إنّ **حجم الهيئة الناخبة** الذي بلغ أكثر من ٢١ مليون ناخب مسجّل (بحسب الإحصائيات الرسميّة)؛ قد أثار حفيظة عدّة أطراف. إذ "لاحظ عدد من الجهات الفاعلة، أنّ عدد الأشخاص المسجَّلين، زاد على الصعيد الوطنيّ – ومن دون تفسير – بأربعة ملايين شخص مقارنةً بعام ٢٠٠٩. وأبرزت أيضًا هذه الجهات الفاعلة المخاوف نفسها بشأن تسجيل قوّات الأمن، مشيرةً إلى أنّه تمّ تسجيل بعض الجنود في مناطقهم الأصليّة، وكذلك في مواقع انتشارهم"[٨].

وللإشارة، فإنّ مراجعة القوائم الانتخابيّة، وتحديد عدد الناخبين بناءً على ذلك؛ لطالما كان محلّ شكّ وانتقاد وتنازع بين الإدارة والمعارضة، مع كلّ استحقاق انتخابيّ عرفته الجزائر. وهو ما أكّدته غالبيّة الدراسات والتقارير المهتمّة بتقييم الإطار القانونيّ والإداريّ لسير الانتخابات في الجزائر[٩].

– **نسبة المشاركة** من بين أهمّ الأرقام الانتخابيّة التي يجب الوقوف عندها في قراءتنا لنتائج هذه الانتخابات، التي شكّلت فيها نسبة المشاركة رهانًا رئيسًا للأحزاب المتنافسة وللسّلطة الحاكمة. وتمثّل نسبة الاقتراع إحدى المسائل الأكثر خلافيّة. فالنسبة المعلنة والمقدَّرة بـ ٤٣%، هي نسبة أعلى ممّا أشارت إليه معظم التوقّعات[١٠].

---

[٨] المرجع السابق، ص ٦.

[٩] انظر مثلا: المنظّمة الدولية لنشر التقارير حول الديمقراطية، **تقييم إطار تنظيم الانتخابات (الانتخابات الرئاسيّة والتشريعيّة والاستفتاءات والانتخابات الولائيّة والجماعية): الجزائر**، وزارة الشؤون الخارجية لجمهورية ألمانيا الاتحاديّة، كانون الثاني / يناير ٢٠٠٧، ص. ٢٨–٣٢.

[١٠] براء ميكائيل، "الجزائر: انتصار الوضع القائم"، **صدى– تحليلات**، مؤسّسة كارنيغي للسلام الدولي، ١٧ أيار / مايو ٢٠١٢.

وقد شكّكت أطرافٌ كثيرة في نسبة المشاركة المعلنة من جانب الداخليّة الجزائريّة والمجلس الدستوريّ في ما بعد، ورأت أنّ النسبة الحقيقيّة هي في حدود الـ ٢٥%. وحاولت أطراف أخرى تفسير نسبة المشاركة الرسميّة ببعض الممارسات غير القانونيّة[١١].

وفي الوقت الذي رأت فيه الصحافة العربيّة والأجنبية أنّ الحكومة الجزائريّة قد كسبت رهان المشاركة، مقارنةً بما وقع تسجيله سنة ٢٠٠٧؛ رأت أطراف أخرى عديدة أنّه حتّى لو كانت الأرقام المعلنة صحيحة، فإنّها غير كافية لمنح الشرعيّة والتمثيليّة للبرلمان القادم، ولا تلائم الجهد المبذول والإمكانيّات المسخَّرة من أجل رفع نسبتها[١٢]. ذلك أنّ أكثر من نصف النّاخبين قد قاطع الانتخابات.

ويقرأ البعض الآخر هذه الأرقام، بالجمع بين نسبة الممتنعين عن التّصويت (٥٦.٨٦%)، ونسبة البطاقات اللّاغية (غير المعبَّر عنها) المقدَّرة بـ ١٨.٢٤% من عدد الناخبين المسجّلين إجمالًا. وقد وصلوا إلى خلاصةٍ مفادها أنّ "ثلثي الناخبين الجزائريّين، لا يقبلون بالنظام القائم، أو يبدون تحفّظهم الشديد إزاءه"[١٣]. كما أنّ هذه الأرقام تعكس عدم الثقة من جانب قطاعات واسعة من السكّان، لاسيّما فئة الشّباب، بالعمليّة السياسيّة برمّتها في الجزائر[١٤].

أمّا **النتائج المفصَّلة**، وتوزيع المقاعد على الأحزاب والقوائم المتنافسة (الموضَّحة في الجدول رقم ٣)، فتحتاج إلى قراءة أعمق، وتفسير أيضًا؛ لكون أغلبها قد جاء مخالفًا للتوقّعات. وقد توصّلنا إلى ذلك بعد عرض أهمّ تلك النتائج في العناصر التالية:

---

http://arabic.carnegieendowment.org/publications/?fa=view&id=48161

[١١] أشار رئيس "حزب الجبهة الوطنية الجزائرية" "الأفانا" موسى تواتي، إلى أنّ "ازدواجية التصويت عن طريق الوكالة، وفي الثكنة بالنسبة للهيئات النظامية: الجيش والشرطة والدرك الوطني، خاصّة بتندوف والولايات الجنوبية؛ هو سبب ارتفاع نسبة التصويت". راجع: إلهام بوثلجي، "تواتي: نسبة المشاركة مضخّمة بسبب ازدواجية تصويت الجيش"، **جريدة الشروق**، ١١/ ٠٥/ ٢٠١٢.

[١٢] حميد يس، حوار مع رئيس الحكومة الأسبق أحمد بن بيتور، **جريدة الخبر**، العدد ٦٧٣١، ٣١/ ٠٥/ ٢٠١٢، ص٢.

[١٣] مصطفى محمد، "الانتخابات التشريعية الجزائرية: خصوصية كاذبة، ووضع قائم خطير، وإصلاح معلّق"، **أوراق المتابعة السياسيّة**، عدد ٥٩. مبادرة الإصلاح العربي، حزيران / يونيو ٢٠١٢، ص ٣.

[١٤] الحسن عاشي، "هل تتجنّب الجزائر الربيع العربي؟"، **سؤال وجواب**، مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي، ٣١ أيار / مايو ٢٠١٢.

http://arabic.carnegieendowment.org/publications/?fa=view&id=48293

– **فوز الحزبين الحاكمين**، أي "جبهة التحرير الوطني" و "التجمّع الوطني الديمقراطي"[١٥] بأغلبيّة المقاعد. أي أنّ الانتخابات، قد كرّست الوضع القائم واستمراريّته، ولم تؤدّ إلى تغيير لصالح الإسلاميّين أو غيرهم.

ولكن هذه الحصيلة الثقيلة في ظاهرها، قد لا تعطي للحزبين الوزن السياسيّ والشرعيّة المطلوبة لتكون القائدة لمسيرة الإصلاح والتعميق الديمقراطي؛ ذلك أنّ الوزن التمثيلي لهما أضعف بكثير ممّا يوحي به عدد المقاعد المحصّلة، لأنّ "ما حصل عليه حزبا السلطة، يُقدّر بـ ٩% من الناخبين الجزائريّين، و٢٥% من الأصوات المدلى بها"[١٦].

– **خسارة فادحة للأحزاب الإسلاميّة** المتحالفة والمنفردة، المنخرطة في السلطة والمعارضة على حدٍّ سواء. وهي التي كانت مرشّحة للحصول على الأغلبية، على غرار ما حدث في "الربيع العربيّ".

والملاحظ من خلال مقارنة التوقّعات بالنتائج، أنّ:

– الأحزاب الإسلاميّة التي كانت أكثر تفاؤلًا، بل وجزمًا بالفوز الساحق في الانتخابات التشريعيّة؛ كانت هي الأكثر خسارة، والأكثر صدمةً بين كلّ التيّارات المتنافسة. فهي لم تخسر المراتب الأولى أو الأغلبيّة فقط؛ وإنّما لم تحقّق مجتمعةً سوى ٥٩ مقعدًا[١٧]، وهي نتيجة كانت تحرزها تلك الأحزاب منفردة في الاستحقاقات السابقة.

– على الرّغم من فوز السلطة ذاتها (أحزاب السلطة) في الانتخابات؛ فإنّها هي أيضًا تفاجأت بحجم الفوز الذي حقّقته، وإن كانت قد حاولت أن تبرِّره وتجعل منه أمرًا متوقَّعًا.

---

[١٥] على الرغم من أن الأرندي جاء في المرتبة الثانية؛ فإنّ عديد المتتبّعين يرون أنه واقع تحت الصدمة. وهي "صدمة غير معلنة"، تتعلّق بفقدانه حضوره في ١٥ ولاية، خرج منها بصفر مقعد. انظر: ل. إلياس، "قيادة الأرندي تريد استدراك «هزيمة» التشريعيات"، **جريدة البلاد**، العدد ٣٨٧٠، ٠٩/ ٠٨/ ٢٠١٢، ص ٣.

[١٦] مصطفى محمد، مرجع ذكر سابقا، ص ٣.

[١٧] ونفصّلها على النحو التالي : ٤٨ مقعدًا للتكتّل الأخضر، ٧ مقاعد لجبهة العدالة والتنمية، ٤ مقاعد لجبهة التغيير، ٠ مقعدا لحزب الجزائر الجديدة.

- مثلما أشارت إليه عديد التقارير؛ فإنّ النتائج المعروضة، تشير إلى بقاء المشهد السياسيّ في الجزائر على ما كان عليه. فالانتخابات لم تُحدث تغييرًا يُذكر؛ بل إنّها أدّت – بالنسبة إلى البعض– إلى حدوث انتكاسات، وإلى تكريس ممارسات شائنة[١٨].
- لم تحقّق نتائج هذه الانتخابات غالبيّة الآمال التي عُلِّقت عليها؛ خاصّةً آمال الشعب الجزائريّ، وحتّى آمال السلطة القائمة.
- الأمر الملفت للنظر، هو أنّ توقّعات وفد المعهد الديمقراطي الأميركي، كانت الأقرب إلى استشراف نتائج الانتخابات الجزائريّة.

الجدول رقم ٣:

نتائج التّصويت (توزيع المقاعد بحسب الأحزاب والقوائم)

الحزب / القائمة	النتائج الأوليّة		النتائج بعد الطّعون	
	عدد الأصوات	عدد المقاعد	المقاعد المسحوبة أو المسترجعة	عدد المقاعد النهائيّ
حزب جبهة التحرير الوطني	١.٣٢٤.٣٦٣	٢٢١	١٣-	٢٠٨
حزب التجمّع الوطني الديمقراطي	٥٢٤.٠٥٧	٧٠	٢-	٦٨
تكتّل الجزائر الخضراء	٤٧٥.٠٤٩	٤٧	٢+	٤٩
جبهة القوى الاشتراكية	١٨٨.٢٧٥	٢١	٦+	٢٧
قوائم الأحرار	٦٧١.١٩٠	١٩	١-	١٨
حزب العمّال	٢٨٣.٥٨٥	١٧	٧+	٢٤
الجبهة الوطنية الجزائريّة	١٩٨.٥٤٤	٠٩	٠٠	٠٩
جبهة العدالة والتنمية	٢٣٢.٦٧٦	٠٧	١+	٠٨
الحركة الشعبيّة الجزائرية	١٦٥.٦٠٠	٠٦	١+	٠٧
حزب الفجر الجديد	١٣٢.٤٩٢	٠٥	٠٠	٠٥
الحزب الوطني للتضامن والتنمية	١١٤.٣٧٢	٠٤	٠٠	٠٤

[١٨] يتعلق الأمر هنا بدعاوى التلاعب والتزوير، واستخدام النفوذ والمال السياسي، وولوج تجّار المخدّرات وعديمي المستوى التعليمي إلى البرلمان "الجديد".

جبهة التغيير	١٧٣.٩٨١	٠٤	٠٠	٠٤
حزب عهد ٥٤	١٢٠.٢٠١	٠٣	٠٠	٠٣
حزب التحالف الوطني الجمهوري	١٠٩.٣٣١	٠٣	٠٠	٠٣
الجبهة الوطنية للعدالة الاجتماعية	١٤٠.٢٢٣	٠٣	٠٠	٠٣
اتّحاد القوى الديمقراطية والاجتماعية	١١٤.٤٨١	٠٣	٠٠	٠٣
التجمُّع الجزائري	١١٧.٥٤٩	٠٢	٠٠	٠٢
التجمُّع الوطني الجمهوري	١١٤.٦٥١	٠٢	٠٠	٠٢
الحركة الوطنية للأمل	١١٩.٢٥٣	٠٢	٠٠	٠٢
جبهة المستقبل	١٧٤.٧٠٨	٠٢	٠٠	٠٢
حزب الكرامة	١٢٩.٤٢٧	٠٢	٠٠	٠٢
حركة المواطنين الأحرار	١١٥.٦٣١	٠٢	١-	٠١
حزب الشباب	١٠٢.٦٦٣	٠٢	٠٠	٠٢
حزب النور الجزائري	٤٨.٩٤٣	٠٢	٠٠	٠٢
حزب التجديد الجزائري	١١١.٢١٨	٠١	٠٠	٠١
الجبهة الوطنية الديمقراطية	١٠١.٦٤٣	٠١	٠٠	٠١
الجبهة الوطنية للأحرار من أجل الوئام	١٠٧.٨٣٣	٠١	٠٠	٠١
حركة الانفتاح	١١٦.٣٨٤	٠١	٠٠	٠١

المصدر: إعلانات وبيانات المجلس الدستوري الخاصّة بالنتائج الأوليّة والنهائيّة

٢. تفسير المخرجات الأساسيّة للانتخابات:

بعض النتائج يمكن تفسيرها بسهولة، وبعضها الآخر يستدعي قراءة معمّقة، واقترابًا أكثر من كواليس اللعبة الانتخابيّة والسياسيّة في الجزائر. وممّا يستدعي منّا التفسير، هو:

أ. نسبة الامتناع العالية:

من مخرجات العملية الانتخابية الأخيرة التي تتطلّب الوقوف عندها بالتحليل والتفسير؛ نسبة العزوف / أو الامتناع العالية عن التصويت. وتقدّرها الجهات الرسميّة الجزائرية بـ ٥٨% من الهيئة الناخبة. وترجّح جهات عديدة متتبِّعة للعمليّة الانتخابيّة، أن تفوق النسبة الحقيقيّة ما هو معلن عنه.

وعادةً ما تفسّر أغلب التحاليل والدراسات نسبة العزوف الكبيرة في الانتخابات التشريعيّة في الجزائر، وفي غالبيّة الدول العربيّة، بالعوامل التالية[١٩]:

– معظم الناخبين في الدول العربيّة، لديهم القليل من الثّقة بأنّ الإدلاء بأصواتهم في الانتخابات سيكون له تأثير ما، أو سيُحدث فرقًا يُذكر.

– الأخذ بعين الاعتبار تاريخ الانتخابات.

– بقاء الأحزاب والشخصيّات السياسيّة المهيمنة على مدى عقودٍ من الزّمن.

– حالة الضّعف المحيطة بالبرلمانات.

وهي كلّها تفسيرات تنطبق على الحالة الجزائريّة في الانتخابات الأخيرة. ومع ذلك، سنتعمّق أكثر في تفسير هذه الظاهرة، في ظلّ السياق الخاصّ بهذا الاستحقاق؛ مستعرضين التفسيرات المقدَّمة من مختلف الأطراف والجهات المعنيّة، والمتتبِّعة للمسار الديمقراطيّ والانتخابيّ في الجزائر.

– تفسير السّلطات الجزائريّة:

قدّمت السلطات الجزائريّة على لسان وزير الداخليّة ومسؤولين آخرين من الحزب الفائز في الانتخابات، عدّة عوامل يعدّونها تفسيرًا لنسبة العزوف الكبيرة المسجّلة. إذ ترى الداخلية الجزائرية أنّ تلك النسبة لا تمثّل في مجملها نسبة المقاطعة، وأنّ ظروفًا خاصّة وقاهرة (العزلة، البعد عن مكاتب التّصويت، عدم التسجيل في القوائم والسجلّات الانتخابيّة...) هي التي حالت دون تصويت العديد[٢٠].

– تفسيرات أخرى:

---

[١٩] مايكل ماير، "الانتخابات في العالم العربي: وجهة نظر أوروبيّة"، ترجمة: مركز القدس للدراسات السياسيّة، ورقة قُدِّمت في مؤتمر **الانتخابات والتحوّلات الديمقراطية في العالم العربي: خطوة إلى الأمام أم خطوة إلى الوراء؟**، نظّمه مركز القدس للدراسات السياسيّة، ٢٦ كانون الثاني / يناير ٢٠٠٨. متاحة على موقع المركز على الرابط التالي:

http://alqudscenter.org/arabic/pages.php?local_type=128&local_details=2&id1=687&menu_id=7&program_id=10&cat_id=2

[٢٠] مقابلة أجراها وزير الداخلية الجزائري "دحو ولد قابلية" مع يومية *Liberté* الناطقة بالفرنسية، ١٥/ ٠٥/ ٢٠١٢. أُعيد نشرها في جريدة **صوت الأحرار**، ١٦ / ٠٥/٢٠١٢، ص ٢.

على خلاف تفسيرات السلطة؛ يقدِّم المتتبّعون والمحلّلون وحتّى الشارع، تفسيرات عديدة لنسبة الامتناع العالية. ونناقش أهمّها في النقاط التالية:

التفسير الأوّل: عجز السلطات الجزائريّة عن إعادة بعث الثقة في المواطن الجزائريّ بالعمليّة الانتخابيّة، كأسلوب للتغيير السلميّ. وتلك الثّقة قد يكون فقدها نتيجة للممارسات غير الديمقراطيّة التي شهدتها الاستحقاقات الانتخابيّة السابقة؛ والتي اعترفت السلطات الجزائريّة بما شابها من تجاوزات وما فيها من غيابٍ للنّزاهة. وقد قدّمت السلطات – في المقابل – مجموعة واسعة من الضّمانات لنزاهة الانتخابات الأخيرة.

وفي هذا التفسير شقّان يمكن التعليق عليهما:

– في ما تعلّق باستعادة الثقة بنيّة السلطات الجزائريّة في الاحتكام إلى انتخابات نزيهة؛ انقسم المواطنون الجزائريّون إلى قسمين: فئة رأت ضرورة إعطاء فرصة أخرى لاختبار جدّية الرئيس والسلطة، في التّوبة والاحتكام إلى قرار الشعب السيّد عبر صناديق الاقتراع. وفئة أخرى قرّرت مواصلة المقاطعة "المبدئيّة" للنظام السياسي وآليّاته. وللأسف، لا توجد دراسات إحصائيّة ولا عمليّات سبر للآراء واسعة، يمكن أن تمدّنا بأرقامٍ دقيقة لتلك الفئات، يتسنّى الاحتكام إليها في تفسير نسبة الامتناع.

– أمّا عن الإيمان بالعمليّة الانتخابية كأسلوبٍ للتغيير السلميّ؛ فإنّ غالبية الشعب الجزائريّ الذي عانى الويلات في سنوات الإرهاب، تفضّل الحلول السلميّة بشكلٍ عامّ، بغضّ النظر عمّا إذا كانت عن طريق الانتخاب أو بواسطة أيّ أساليب أخرى بعيدة عن الفوضى والتخريب.

التّفسير الثّاني: رداءة البرامج والشخصيّات الحزبيّة التي قُدِّمت للناخب الجزائريّ. وهي حقيقة ماثلة للعيان؛ وقد تسبّبت في فتور الحملة الانتخابيّة، وغياب الجمهور عن تجمّعات الأحزاب ومرشّحيهم، وانتهت بعزوفٍ كبير عن التّصويت.

فالبرامج الانتخابيّة كانت متشابهة تمامًا، بل ولا تختلف كلّها عن برنامج رئيس الجمهورية؛ هذا إن لم نقل إنّه لم تكن هناك برامج ملموسة، بقدر ما كانت هناك حملة من أجل الحثّ على التصويت، بأسلوبٍ قد لا يقنع المتحدّث به أحيانًا. كما أنّ نسبة كبيرة من الناخبين الجزائريّين، لا تولي أدنى اهتمام للبرامج الحزبيّة؛ لذلك لا يكون لتلك البرامج وزنٌ كبير في التأثير في توجّهات الناخب الجزائريّ.

والنّاخب الجزائريّ لا يثق بالمرشّحين في الانتخابات؛ سواء كانوا من قوائمَ مستقلّة أو من قوائمَ مرشّحة من جهة الأحزاب. ويُعدّ انعدام الثّقة ذاك، من أقوى العوامل المؤثّرة في سلوكه الانتخابيّ. فلقد اعتاد على أغلبهم، وخبر مراوغاتهم ووعودهم الكاذبة، وفضائحهم السياسيّة والماليّة والأخلاقيّة في بعض الحالات؛ وهو ما ساهم إلى حدٍّ كبير في المقاطعة أو في كثرة عدد الأصوات غير المعبّر عنها.

ب. الفوز الكاسح لجبهة التّحرير (الحفاظ على النّظام القائم):

إنّ فوز الحزب الحاكم بغالبية الأصوات، وما ينتج عنه من إبقاء على النظام الحاكم بعينه؛ يُعدّ من النتائج المفاجئة وغير المتوقّعة. وذلك في ظلّ السياق الداخليّ والخارجيّ الذي جرت فيه الانتخابات، والذي يدفع بقوّة نحو التغيير. وهي نتيجة تستدعي التفسير والتبرير.

وخلاصة لما قُدِّم من تفسيرات؛ فإنّه يمكن لنا عرضها، ونقد أهمّها في ما يلي:

– **إنّ التوجّه البراغماتي للناخب الجزائريّ**، جعله يختار الإبقاء على الوضع القائم. وهو توجُّه تبلور نتيجة تحوّلات عدّة من طبيعة اقتصاديّة واجتماعيّة وأمنيّة وثقافيّة، طرأت على المجتمع الجزائريّ في العقدين الماضيين[٢١].

هذا تفسير تقدّمه السلطات الجزائريّة، ومنتسبو الحزب الفائز بأغلبية المقاعد في الانتخابات ومؤيّدوه. وهو تفسير لا يقنع الكثيرين في الشارع الجزائريّ. فهم لا يرون في ما تحقّق إنجازات كافية. كما أنّهم لا ينسبونها أصلًا إلى الحزب المذكور؛ بقدر ما يرجعونها إلى شخص رئيس الجمهورية وشخصيات أخرى ليست بالضرورة من ذلك الحزب. وعليه، فدرجة إقناع هذا التفسير ضعيفة جدًّا.

– **حزب جبهة التّحرير الوطنيّ، هو حزب الرئيس**، وبرنامجه الانتخابيّ والسياسيّ هو برنامج الرئيس. وبحكم أنّ الرّئيس يحظى بشرعيّة ودعمٍ شعبي كبيرين؛ فمن الطبيعي أن يستفيد هذا

[٢١] جريدة **صوت الأحرار**، العدد ٤٣٣٥، ١٤/ ٠٥/ ٢٠١٢، ص ٢.

الحزب (حزب جبهة التحرير الوطني) من هذا الوضع، خاصّةً بعد دعوة الرئيس الجزائريّ الناخبين إلى التصويت لصالح حزبه، مع ما أثارته تلك الدّعوة من ردود فعل.

– **قواعد النّظام الانتخابيّ:** استفادة هذا الحزب من تشتّت الوعاء الانتخابي، وعجز عديد الأحزاب الجديدة والقوائم الحرّة عن الحصول على عددٍ كافٍ من الأصوات يمكن ترجمتها إلى مقاعدَ برلمانيّة، وتحويل تلك الأصوات لصالحه وفق ما ينصّ عليه قانون الانتخابات.

وقد رأى سالافرانكا (رئيس بعثة الاتّحاد الأوروبي لمراقبة الانتخابات في الجزائر) – في ردّه على أسئلة الصحفيّين – أنّ جبهة التحرير الوطني، كانت المستفيد الأوّل من النظام الانتخابيّ الحالي (أي النظام النسبيّ)، ورفع سقف الحصول على مقعد إلى ٥%[٢٢]. كما أكّد التقرير النهائيّ للبعثة على هذا التفسير، مضيفًا التأكيد على طريقة التمويل التي تضمّنها قانون الانتخاب الجديد؛ والتي تعمل لصالح الأحزاب الكبيرة ذات الإمكانيّات[٢٣].

ولكن هذا التفسير لا يقنع البعض؛ إذ عدّ بن عبد السلام (رئيس "حزب جبهة الجزائر الجديدة"، حديث النشأة) مبرِّر "النسبة" في نتائج الانتخابات "مغالطة لا أساسَ لها من الصحّة". وقال إنّ ما أسقط الأحزاب في "التشريعيات" (الانتخابات التشريعيّة)، ليس نسبة الـ ٥%؛ ولكنّ السبب الرّئيس هو تضخيم نسبة المشاركة بنسبة مئة في المئة، وجعلها لصالح الأحزاب الفائزة[٢٤].

– **أصوات الجيش والأمن:** تحليلات كثيرة فسّرت فوز جبهة التحرير الوطنيّ بغالبيّة المقاعد، باستفادتها من أصوات عناصر الجيش والأسلاك المشتركة. إذ وصف عبد المجيد مناصرة، رئيس حزب جبهة التغيير، البرلمان القادم بأنّه: "برلمان الجيش الشعبيّ الوطنيّ"[٢٥].

---

[٢٢] ف. جمال، "التقرير النهائي لبعثة المراقبين الأوروبيين: الأفالان استفاد من النظام الانتخابي الجديد"، **جريدة الخبر**، ٠٥/ ٠٨/ ٢٠١٢.

[٢٣] الاتّحاد الأوروبي، بعثة ملاحظة الانتخابات، **التقرير النهائي: الانتخابات التشريعية في الجزائر ٢٠١٢**، ص ٣.

[٢٤] رياض بوخدشة، "أحزاب جديدة تعتبر تصريحات ولد قابلية دليل نيّة التزوير: شرط النسبة "يلغم" الانتخابات المحلّية المقبلة"، **جريدة الشروق**، ١٠/ ٠٨/ ٢٠١٢.

[٢٥] **جريدة الخبر**، العدد ٦٧١٧، ١٧/ ٠٥/ ٢٠١٢، ص ٣.

وهو تفسير معقول إلى درجة كبيرة؛ خاصّةً إذا قارنّا عدد الأصوات التي حصل عليها حزب جبهة التحرير – والمقدَّرة بـ ١.٣ مليون صوت – بعدد أفراد الجيش والأسلاك الأمنيّة المشتركة. وقد أخذنا بعين الاعتبار أنّ غالبية أصوات هؤلاء الأفراد – إن لم نقل كلّها – كانت لصالح الحزبين المتصدّريْن. غير أنّ هذا التفسير، ليس العامل / أو التفسير الوحيد للنتيجة الكبيرة التي حصل عليها الحزب المذكور.

– **نسبة المقاطعة الكبيرة (١٢ مليون مقاطع)**، جعلت من مناضلي الجبهة ومؤيّديها يسيطرون على الساحة الانتخابيّة. وعليه، فإنّ النتيجة المنطقيّة ستكون ضمان الحزب المذكور أصوات الأغلبيّة، أو على الأقلّ، سيفتح ذلك المجال أمام المشرفين على العمليّة الانتخابيّة، لاستغلال أصواتهم لصالح الحزب الفائز، بافتراض إمكانيّات التّزوير والتّلاعب.

– **تواطؤ السّلطات الجزائريّة وقوى دوليّة أخرى** (أميركا والاتّحاد الأوروبيّ...) لصالح حزب جبهة التحرير الوطنيّ. وهو التفسير الذي قدّمته رئيسة "حزب العمّال الجزائري" السيدة لويزة حنون؛ لتفسير نتائج هذه الانتخابات، وفوز الحزب العتيد بهذه النسبة[٢٦].

– **تمسّك الناخب الجزائري بالحزب العتيد**؛ على اعتبار أنّه ضمان الأمان والاستقرار والاستمرارية، والملاذ من الفوضى والعنف والتخريب الذي شهدته دول مجاورة وأخرى عربية، سيطرت عليها بعض التيّارات "الإسلاميّة". لهذا عبّر وزير الداخليّة في الندوة الصحفيّة التي أعلن فيها عن النتائج الأوّلية، عن أنّ الناخب الجزائري "صوّت في بداية تسعينيّات القرن الماضي تصويت "عقاب" جاء لصالح الإسلاميّين، واليوم صوّت تصويت "ملاذ" لصالح جبهة التحرير الوطنيّ".

ولكن هناك بعض التحفّظات على هذا التفسير:

– حتّى وإن كان الخطاب العامّ في الشارع الجزائريّ، ينبذ التغيير العنيف، والتدخّل الأجنبيّ، وأسلوب "الثورات الشعبيّة" التي شهدتها دول أخرى؛ فإنّه – في المقابل – كان ينادي

[٢٦] **جريدة صوت الأحرار**، العدد ٤٣٣٧، ١٦/ ٠٥/ ٢٠١٢، ص ٢.

بالتغيير ويرغب فيه. وهو ما لم تحقّقه نتائج الانتخابات الأخيرة؛ إذ بقيت التشكيلة الحزبيّة السياسيّة المسيطرة، على ما كانت عليه.

- حتّى وإن كان الشعب يرغب في التغيير؛ فهذا لا يعني بالضرورة اختياره للإسلاميّين الناشطين على الساحة السياسيّة الحاليّة كبديل للتيّارات الحاكمة السابقة. كما أنّه إن رغب في الاستقرار والاستمرارية؛ فهذا لا يعني بالضرورة أنّه سيختار "حزب جبهة التحرير" الذي اختبر سياساته لعقودٍ عديدة. كما شهدت القطاعات التي يترأّسها وزراء من "الأفلان" احتجاجات وإضرابات واسعة لم تنته بحلّ كامل لمشاكل المحتجّين[٢٧].

- **المؤامرة الداخليّة:** وهو تفسير قدّمته الأمينة العامّة لحزب العمّال لويزة حنون للنتائج التي جاءت مفاجئة ومكرّسة للوضع القائم؛ ذاك الذي تتّفق غالبية الأطراف على ضرورة تغييره. ويقوم هذا التفسير على فرضيّة وجود أطراف داخل النظام السياسيّ، خطّطت لسيناريو كهذا وتعمّدت حدوثه؛ حتّى تؤلّب الشعب على النظام، وتدفعه نحو الثورة. إذ قالت إنّ: "الذي خطّط لهذه الانتخابات، مفكّر إستراتيجي كبير. ونعتقد أنّ العملية في النهاية استفزازيّة"[٢٨].

وهو تفسير يستدعي الوقوف عنده حقًّا؛ خاصّةً أنّ الفوز السّاحق لـ "حزب جبهة التحرير"، قد فاجأ الجميع بما فيهم قيادات الحزب والسلطة، التي توقّعت المحافظة على مكانتها، ولكن ليس بمثل هذه النتيجة. وإن صحّ هذا التحليل؛ فالمسألة تكون أكثر خطورة. ونحن في حاجةٍ إلى تحديد الطرف الكامن داخل النظام؛ ذاك الذي يخلق ازدواجيّةً في سياساته، ويتعمّد وضع الجزائر في هذا الوضع الخطير.

ومن بين كلّ التفسيرات السابقة، وبعد أيّامٍ من الدراسات والتحاليل وإعادة النظر في سيرورة الانتخابات ومحاضر الفرز؛ يبدو أنّ التفسيرات (التفسير المركب) المتعلّقة بقواعد النظام الانتخابي – التي أحسنت السلطة استغلالها؛ من أجل هندسة مسبقة لنتائج الانتخابات، وكذا

---

[٢٧] قدّرت جريدة الخبر الجزائرية عدد الاحتجاجات التي عرفتها مختلف القطاعات في الجزائر بحوالى ١١ ألف احتجاج خلال سنة واحدة. وعدّتها بمنزلة "ثورات صغيرة"؛ تعبّر عن سوء التسيير، وانتشار الفساد، وضعف الأداء الحكومي في التكفّل بمطالب المواطنين المتراكمة. انظر: **جريدة الخبر**، ١٦/ ٠٥/ ٢٠١٢، ص ٣.

[٢٨] **جريدة الخبر**، العدد ٦٧٢٢، ٢٢/ ٠٥/ ٢٠١٢، ص ٢.

الضمان المسبق لأصوات أفراد الجيش والأسلاك الأمنيّة المشتركة – كانت العوامل الحاسمة في فوز الحزب المذكور بغالبيّة المقاعد في ظلّ نسبة المقاطعة الكبيرة للنّاخبين.

ج. خسارة الأحزاب "الإسلاميّة":

لا تُفهم خسارة الإسلاميّين هنا، ولا تفسَّر كما في الدول الأخرى. فالإسلاميّون في الجزائر، كانوا مشاركين في السلطة منذ ١٧ سنة[٢٩]. وتفسَّر خسارة الأحزاب "الإسلاميّة" – التي جاءت مفاجئة لعديد الأطراف، بما فيها الشارع الجزائري – بعدّة تفسيرات، تتكامل أحيانًا وتتناقض أخرى. وأبرزها تلك التي قدّمناها، وأخرى يمكن تلخيصها في ما يلي:

– **تأثّر الناخب الجزائريّ بالخطاب التخويفيّ** للسلطة وللأحزاب المتنافسة، من وصول الإسلاميّين إلى السلطة، وما قد يترتّب عليه من أزمات سياسيّة وأمنيّة ومضايقات غربيّة؛ وتراجع "مكتسبات" تحقّقت لصالح بعض الفئات، خاصّةً منها النساء.

– **تداعيات سنوات الأزمة الأمنيّة الجزائريّة:** وفي هذا يقول براء مايكل: "مع أنّ هذه النتيجة تبدو مفاجئة عند النظر إلى الجزائر من خلال العدسة الإقليميّة؛ يزول عنصر المفاجأة عندما نحصر المسألة بالسياق الجزائري. فالنتائج قد تشير إلى أنّ العنف الذي طبع تاريخ البلاد عقب فوز الإسلاميّين في التسعينيّات، لا يزال عبئًا ثقيلًا للغاية. كما أنّ هذا التاريخ يمنح النظام قدرةً أكبر من الأنظمة الأخرى في المنطقة على استغلال المشاعر المناهضة للإسلاميّين"[٣٠].

– **تقلّب الخطاب، والنّفاق السياسيّ** الذي ظلّت تمارسه بعض القيادات ذات التوجّه الإسلامي؛ والذي أثّر في مكانة تلك الأحزاب ومصداقيّتها، وأدّى إلى تشتّتها وتشتّت وعائها الانتخابيّ بين الأحزاب الأصليّة والأحزاب الجديدة للمنشقّين عنها.

---

[29] David Ottaway, "Algeria's Islamists Crushed in First Arab Spring Elections", *Viewpoints*, no. 3, Woodrow Wilson International Center for Scholars, May 2012.

[٣٠] براء ميكائيل، مرجع سبق ذكره.

– **الممارسات غير المشرّفة لبعض المسؤولين السابقين** من الأحزاب الإسلاميّة التي شاركت في السلطة في العقدين الماضيين (حزب "حمس" بالتحديد). فقد مُنحوا مناصبَ ومسؤوليّات على مستويات مختلفة؛ ممّا جعلهم لا يختلفون كثيرًا في نظر الناخب الجزائريّ عن نظرائهم في السلطة من بقيّة الأطياف السياسيّة، وقد تعامل معهم على هذا الأساس.

وقد أشار حملاوي عكوشي أمين عامّ "حركة الإصلاح الوطني" (أحد أحزاب التكتّل الأخضر)، ردًّا على سؤال سُئل عن مضايقات تعرّضت لها أحزاب التكتّل من جانب المواطنين في بعض الولايات (خاصّةً "المدية" و"عنابة")، إلى أنّ: "الكثير من المواطنين لا يفرّقون بين السلطة والأحزاب؛ إذ تعاملوا معنا على أنّنا السلطة عندما التقينا بهم في الميدان، بينما نحن لا نملك سلطة القرار"[٣١].

ما قد يؤكّد هذا التفسير؛ هو أنّ الناخب الجزائريّ عاقب بعض المترشّحين غير الفاعلين، وكافأ آخرين على غرار عمار غول من "حزب حمس"، نظير فاعليّته وأدائه المشهود له في موقعه الوزاري كوزير للأشغال العموميّة؛ إذ حصد عددًا كبيرًا من المقاعد في أماكن ترشّحه.

– **تزوير النّتائج والتّلاعب بها**، وهو طرح الأحزاب الإسلاميّة الخاسرة؛ تلك التي شكّكت في نتائج الانتخابات ونزاهتها، واتّهمت الرئيس والسلطة بالتلاعب بتلك النتائج وتزويرها. ولكن تلك الأطراف، وأخرى عديدة مشكّكة في تلك النتائج، تقف عاجزة عن تحديد صور التزوير والتلاعب وأشكال تقديم الأدلّة عليها.

ثمّ إنّ تفسير خسارة الإسلاميّين وفوز الجبهة بالتزوير؛ يتنافى – بحسب البعض – وتقارير لجان المراقبة المحلّية والدوليّة وتصريحاتهم. كما أنّ البعض الآخر، يعتقد أنّ اللعبة السياسيّة "المغلقة" تجعل النظام السياسيّ بمنأى عن طرق التزوير التقليديّة[٣٢].

---

[٣١] **جريدة الخبر**، ٢٥/ ٠٤/ ٢٠١٢.

[٣٢] **جريدة الخبر**، ١٦/ ٠٥/ ٢٠١٢، ص ٢٨.

ثالثًا: التّداعيات المختلفة لنتائج هذه الانتخابات:

ما إن وقع الإعلان عن نتائج الانتخابات التي أثارت مواقف وردود فعل مختلفة ومتعارضة، بين مؤيّد ومستبشر من جهة، ومشكّك ورافض ومتشائم من جهةٍ أخرى (انظر الجدول رقم ٤)؛ حتّى بدأت محاولات توقّع التداعيات المحتملة والحاصلة لتلك النتائج ورصد تبعاتها على مستوى مؤسّسات نظام الحكم، وعلى نهج الإصلاح السياسيّ وفاعليه وآليّاته، وعلى الاستقرار الداخلي للبلاد وصورتها في الخارج.

الجدول رقم ٤:

الموقف من نتائج الانتخابات

الأطراف المعنيّة أو المهتمّة	الموقف المعلن من سيرورة الانتخابات ونتائجها
أحمد أويحي الوزير الأوّل	أكّد "تمسّك الشعب باستقرار الجزائر" بالنظر إلى "الاضطرابات" التي تشهدها الدول المجاورة.
دحو ولد قابلية وزير الداخلية الجزائري	الانتخابات مثّلت "عرسًا خارقًا للعادة للربيع الديمقراطي الجزائري الأصيل".
محمد صديقي رئيس اللجنة المستقلّة لمراقبة الانتخابات	نتائج مخطّط لها مسبقًا تشريعيات ١٠ أيار / مايو فاقدة للمصداقية وللنزاهة.
خوسيه أغناسيو سالافرانكا رئيس بعثة مراقبي الاتّحاد الأوروبي	ظروف الانتخابات "كانت مرضية، ماعدا بعض الحوادث المحدودة جدًّا" هناك العديد من النقاط الإيجابيّة مثلما كانت هناك نقاط سلبية.
مراقبو الاتحاد الأفريقي، منظّمة التعاون الإسلامي، الجامعة العربية	الاقتراع كان حرًّا وشفافًا وديمقراطيًّا ونزيهًا.
جمال بن عبد السلام جبهة الجزائر الجديدة	الانتخابات لا تمثّل إرادة الشعب. دعا المجلس الدستوري للتدخّل لوقف المهزلة الانتخابيّة
لويزة حنون حزب العمّال الجزائري	نتائج "مفبركة وموزّعة بالكوطة" "الذي خطّط لهذه الانتخابات، مفكّر إستراتيجي كبير. ونعتقد أنّ العملية في النهاية استفزازيّة".
عبد الله جاب الله جبهة العدالة والتنمية	نتائج معدّة سلفًا، وتشكّل عدوانًا على إرادة الأمّة، وتؤسّس لحالة من اللّاأمن واللااستقرار.
شمس الدين حكيمي عضو المكتب الوطني لجبهة العدالة والتنمية	"توقّعاتنا في وادٍ، والنتائج التي حصلنا عليها في وادٍ آخر".

محمد السعيد حزب الحرّية والعدالة	الانتخابات لم تحقّق التغيير، وستكون لها ارتدادات خطيرة على استقرار البلاد.
التجمّع من أجل الثقافة والديمقراطية	النتائج تكريس للوضع القائم.
جبهة القوى الاشتراكية	النظام سخّر كلّ عبقريّته لتثبيت أقدامه في الحكم.

المصدر: تصريحات الأطراف المعنيّة في وسائل الإعلام المختلفة

ونرصد هنا أهمّ التداعيات الحاصلة والمتوقّعة، على مختلف الأصعدة المذكورة:

١. على الصّعيد الحزبيّ:

على غرار ما ظلّ يحدث عقب كلّ استحقاق انتخابيّ في الجزائر؛ تأثّرت الأحزاب السياسيّة الجزائريّة بشكلٍ كبير بتفاعلات الانتخابات الأخيرة ونتائجها. إذ نشاهد حركيّة سياسية داخلية ضمن الأحزاب السياسية الخاسرة، أو ضمن الأحزاب التي لم تحقّق النتائج المرجوّة في الاستحقاق الأخير. وهو ما قد يؤثّر في تماسكها، وفي تركيبتها وتنظيمها الداخليّ، وفي أدائها السياسيّ في المستقبل القريب[٣٣]. وفي ما يلي عرضٌ لأهمّ التطوّرات الحزبيّة حتّى الآن:

– **حزب "التجمّع الوطني الديمقراطي" (الأرندي)**، الذي كان يُعدّ من "أكثر الأحزاب الجزائرية "انضباطًا"[٣٤]. وقد كان ترتيبه الثاني في ترتيب النتائج، ولكن بحصيلة مقاعد تقِلّ عمّا كان منتظرًا. وقد تعرّض لهزّة داخلية تستهدف زعيمه الذي ظلّ يشغل منصب رئيس الحكومة (الوزير الأوّل حاليًّا) منذ فترة طويلة، والمتّهم بأنّ سوء أدائه كان وراء النتائج المتواضعة للحزب. فقد ظهرت معارضة داخليّة اتّخذت لها تسمية "لجنة إنقاذ التجمّع الوطني الديمقراطي"، وباشرت جمع التوقيعات من أجل ما أسمته بـ "إعادة الأرندي إلى أبنائه الحقيقيّين"[٣٥].

---

[٣٣] انظر خلاصة التطورات الحزبية التي تلت مختلف الاستحقاقات الانتخابية السابقة في الجزائر، في: عبد الرزاق مقري، "التحوّل الديمقراطي في الجزائر: رؤية ميدانيّة"، ص. ١٣–٢٩، على الرابط:
http://hmsalgeria.net/download/tahawol_dimokrati_algeria.pdf

[٣٤] عثمان لحياني، "أحزاب تواجه الانكسار بفعل الشّقاق السياسي الداخلي"، **جريدة الخبر**، ١٠/ ٠٦/ ٢٠١٢.

[٣٥] **جريدة الخبر**، العدد ٦٧٣٨، ٠٧/ ٠٦/ ٢٠١٢، ص ٢.

وعلى الرّغم من نجاح الأمين العامّ للحزب أحمد أويحي في إخماد هذا التوجّه؛ فإنّ الحركيّة الداخليّة لا تزال مفتوحة على الاحتمالات كافّةً حتّى الانتخابات الرئاسيّة القادمة[٣٦].

– **حركة مجتمع السّلم** "**حمس**": تتعرّض لاختبارٍ حاسم أمام النتائج الزهيدة جدًّا التي حصلت عليها، مقارنةً بما كان متوقَّعًا. وهي تحاول الحفاظ على تماسكها الداخليّ المضطرب؛ نتيجة للخسارة الانتخابيّة، ولموقفها من نتائج الانتخابات، وتعاملها مع الوضع الجديد. ذلك أنّها بدأت تفقد أهمّ شخصيّاتها التي حقّقت لها نتائج معتبرة في الانتخابات الأخيرة. ويتعلّق الأمر خاصّةً بوزير الأشغال العموميّة عمار غول؛ الذي فضّل البقاء في السلطة، والخروج عن طاعة قيادات حزبه، بل وباشر تأسيس حزب جديد.

كما انتشرت حركة الانشقاقات داخل هذا الحزب؛ باستقالة عدّة نوّاب، والتحاقهم بأحزابٍ أخرى. ولا تزال هذه الحركيّة مستمرّة إلى اليوم.

– **الجبهة الوطنيّة الجزائريّة** "**الأفنا**": تزامنًا مع انخراطها في مجموعة الأحزاب المعارضة لنتائج الانتخابات؛ أعلنت مجموعة من قياداتها، انشقاقها عن قيادة الحزب، ومعارضتها لرئيس الجبهة موسى تواتي، وبدء الخطوات التنفيذيّة للإطاحة به عبر مؤتمرٍ استثنائيّ دعت إلى عقده سريعًا. وتطوّر الخلاف بين الطّرفين إلى مشادّات في المقرّ الوطنيّ للحزب. وأعطت هذه التطوّرات الانطباع بأنّها محاولة من السلطة للضّغط على تواتي للانسحاب من المبادرة[٣٧].

– **حزب جبهة القوى الاشتراكيّة** "**الأفافاس**": يشهد انشقاقًا، بإعلان السكرتير الأوّل السابق للحزب كريم طابو الانقلاب على القيادة الحاليّة، متّهمًا إيّاها "بالتّفاوض مع السّلطة للحصول على مقاعدَ في البرلمان، وتوجيه الأفافاس نحو التطبيع مع النظام". ودعا طابو إلى تحرّك داخل قواعد الحزب في الولايات، لعقد ندوة لإطارات الأفافاس. وسار في الموقف نفسه ممثّل الحزب

[٣٦] المرجع نفسه.

[٣٧] المرجع نفسه، ص ٢.

في الخارج ومرشّحه في فرنسا، سمير بوعكوير، الذي قال إنّ "دوائر في السلطة تدير الأفافاس"[٣٨].

وكردّة فعل على هذه الحركة، قامت قيادة الحزب بتجميد عضويّة بعض المنشقّين، ولا تزال التطوّرات قائمة، تحضيرًا لمؤتمر مهمٍّ وحاسم للحزب[٣٩].

وفي الوقت الذي تتَّهم فيه قيادات هذه الأحزاب السلطة بزعزعة استقرارها، نتيجة موقفها من نتائج الانتخابات؛ يرى بعض المحلّلين أنّ الحركات التصحيحيّة والانشقاقات، قد انتعشت نظرًا لغياب الديمقراطيّة داخل تلك الأحزاب، ورفض زعمائها التخلّي عن مراكزهم، على الرغم من الخسائر والانتكاسات التي تعرفها أحزابهم.

٢. على الصّعيد المؤسّساتي (مؤسّسات نظام الحكم):

كان لنتائج الانتخابات الأخيرة –وسيكون– نتائج سلبيّة جدًّا على مؤسّسات الحكم في الجزائر؛ خاصّةً البرلمان والحكومة، وحتّى رئاسة الجمهوريّة والقضاء والجيش[٤٠].

أ. البرلمان المنتخب:

في البرلمان تكمن المعضلة؛ إذ هدّدت بعض الأحزاب المعارضة والرّافضة لنتائج الانتخابات، بتكوين "برلمان شعبيّ موازٍ". وهو ما أثار حفيظة البعض، وولّد ردّة فعل قويّة لدى السلطة التي هدّدت بالتصدّي لكلّ من يخالف الدستور والقانون، ويقيم "مؤسّسات وهميّة"، لتتراجع تلك الأحزاب، وتجعل "جبهة حماية الديمقراطيّة" إطارًا للتّشاور والتّنسيق في ما بينها.

ولم يتمكّن البرلمان الجديد من تثبيت هياكله بشكلٍ مُرْضٍ وتمثيليّ؛ نتيجة مقاطعة عديد الأحزاب المعارضة وغير الراضية عن طريقة انتخابه لجلساته، وامتناعها عن التصويت في أخرى. وهو

---

[٣٨] المرجع نفسه.

[٣٩] نلفت نظر القارئ إلى أنّ مؤتمر "حزب جبهة القوى الاشتراكيّة" "الأفافاس"، قد انعقد يوم السبت ١٥ أيلول / سبتمبر ٢٠١٢ في "تيزي وزّو". وقد أعلن فيه أمينه العامّ علي العسكري، أنّ "الأفافاس" "لم يصبح حليفا للسلطة"، واتّهم من قال إنّهم "أعداء الحزب" بالتربّص به لضرب استقراره.

[٤٠] بحسب لويزة حنون: الانتخابات الأخيرة "أفرزت وزادت مستوى التشكيك في كلّ مؤسّسات الدولة، وأقحمت الإدارة والقضاء والعسكر في التزوير". انظر: المرجع نفسه، ص ٣.

الأمر الذي نتج عنه برلمان يسيطر عليه الحزبان الفائزان بشكلٍ مطلق، على مستوى مكتبه، وعلى مستوى لجانه الدائمة التي يترأّس "حزب جبهة التّحرير" أغلبيّة مكاتبها (٨ مكاتب من بين ١٢ مكتب لجنة دائمة).

كما أنّ هذه المؤسّسة المهمّة جدًّا – ولو من الناحية الدستوريّة الشكليّة؛ إذ ستحمل على عاتقها مهمّة تعديل الدستور – تبدو في وضعيّةٍ يُرثى لها على صعيدها الداخلي، وعلى صعيد شرعيّتها ومصداقيّتها في الشارع الجزائريّ.

ويجري الآن نقاشٌ داخل المجلس، بشأن الآليّات التي يمكن أن تخرجه من الانسداد الذي هو فيه. وقد اقترح تكتّل الجزائر الخضراء مراجعة النظام الداخلي للبرلمان، واعتماد آليّة التوافق البرلماني؛ عن طريق التنسيق بين رئيس المكتب ورؤساء الكتل البرلمانيّة التي رأى فيها مخرجًا ملائمًا لهذا الوضع، وسبيلًا لاستعادة مصداقيّة هذه المؤسّسة. وهو النقاش الذي لم ينته بعد.

كما أنّ من تداعيات هذه الانتخابات، أنّه قد لا يتسنّى للبرلمان الحالي أن يقوم بالمهامّ التي كان من المفترض أن يقوم بها؛ نظرًا لأنّه فاقد للشرعيّة والمصداقيّة والتمثيليّة والكفاءة أيضًا، وأكثر من ذلك لأنّه تشوبه شبهات الفساد والمال السياسيّ وتجارة المخدّرات. فقد أثّرت سيرورة العمليّة الانتخابيّة (خاصّةً ما تعلّق منها بإعداد قوائم المرشّحين وترتيبهم) التي تحكّم فيها المال السياسيّ، في مصداقيّة البرلمان المنتخب وسمعته وتركيبته. ووصفت الأمينة العامّة لحزب العمّال لويزة حنون البرلمان المنتخب بأنّه أشبه "ببرلمان بن علي ومبارك قبل الثورتين التونسيّة والمصريّة؛ لمّا صار المال هو المتحكّم في زمام الأمور"، ولمّا كان "ثلث البرلمان يتكوّن من قطاع المال"[٤١]. كما عدّته – وهو رأي يوافقها فيه الكثيرون – برلمانًا "ليست له أيّ مصداقيّة، ويفتقر إلى الشرعيّة أكثر من البرلمانات السابقة؛ بما فيها برلمان ١٩٩٧"، ورأت أنّه "خطر على الأمّة بسبب المال الوسخ الذي اقتحمه"[٤٢].

---

[٤١] **جريدة الخبر**، ١٦/ ٠٥/ ٢٠١٢، ص ٣.

[٤٢] **جريدة الخبر**، العدد ٦٧٣٨، ٠٧/ ٠٦/ ٢٠١٢، ص ٣.

أمّا عن أداء هذه المؤسّسة؛ فقد توقّع البعض أنّ "هذه النتائج "المخيفة"، ستؤدّي إلى غيابٍ تامٍّ للمؤسّسة التشريعيّة في الحياة السياسيّة، وستولّد فراغًا سياسيًّا رهيبًا"[٤٣]. ولا يستبعد البعض أن تعود الدعوات إلى حلّ هذا البرلمان، مثلما وقع مع سابقه.

ب. رئاسة الجمهوريّة (مجسّدة في شخص الرّئيس):

لم تستثن تداعيات نتائج الانتخابات التشريعيّة الأخيرة، مؤسّسة الرئاسة، وشرعيّة الرئيس الجزائريّ الذي كان أحد ضمانات نزاهتها[٤٤]، كما كان متدخلًا فاعلًا فيها. وفي إشارة إلى نيلها من شرعيّة الرئيس عبد العزيز بوتفليقة؛ يقول رئيس الحكومة الأسبق أحمد بن بيتور: "رئيس الجمهورية رمى بثقله في هذه الانتخابات، وهو الحاصل على ٨٠% من الأصوات في انتخابات ٢٠٠٩. وفي النهاية لم يحقّق لانتخابات ٢٠١٢ إلا بعض النقاط قياسًا إلى ٢٠٠٧"[٤٥].

ولا يتعلّق الأمر هنا بتأثير نسبة المشاركة المتواضعة فقط؛ وإنّما أيضًا بتداعيات "ما عُدّ" تدخّلًا من جهة الرئيس، وعدم حياديّته تجاه الأحزاب المتنافسة. إذ وضع كلّ ثقله إلى جانب الحزب الفائز بالأغلبيّة؛ وذلك بعد دعوته "الضمنيّة" الشّعب الجزائريّ إلى التصويت لصالح الحزب الحاكم والفائز بالانتخابات. وهو الذي كان يدعو إلى حياد السلطة والإدارة، ويُنظر إليه كأحد ضمانات النزاهة والشفافيّة والتنافسيّة.

وفي هذا الصّدد؛ رأت "جبهة الجزائر الجديدة" (وهي إحدى الأحزاب المعتمدة مؤخّرًا، والمشاركة في المنافسة الانتخابيّة) أنّ الانتخابات الأخيرة "حوّلت رئيس الجمهورية، من رئيس للجزائريّين إلى رئيس لحزب جبهة التحرير الوطنيّ، ومن حكم بين الأحزاب إلى طرفٍ متنافس في الحملة الانتخابيّة منحازٍ لحزب سياسيّ بعينه"[٤٦].

---

[٤٣] العربي زواق، "النصر المخيف"، **جريدة الخبر**، العدد ٦٧١٧، ١٧/ ٠٥/ ٢٠١٢، ص ٢٨.

[٤٤] نشير هنا إلى أنّ الرئيس في أحد أشهر خطاباته قبل الانتخابات، قد أشار إلى أنّه: "سيُحاسب كلّ من يتورّط في مخالفة القانون، أو يعرقل العملية الانتخابية". انظر: خطاب رئيس الجمهورية بمناسبة الذكرى المزدوجة لتأميم المحروقات وتأسيس الاتّحاد العام للعمّال الجزائريّين، أرزيو (وهران)، ٢٣ شباط / فبراير ٢٠١٢.

[٤٥] حوار مع رئيس الحكومة الأسبق "أحمد بن بيتور"، مرجع سبق ذكره.

[٤٦] **جريدة الخبر**، العدد ٦٧١٧، ١٧/ ٠٥/ ٢٠١٢، ص ٣.

وعلى الرغم من أنّ كلام الرئيس وإعلانه أنّ "حزبه معلوم لا غبار عليه"[٤٧] قد أُوِّل عدّة تأويلات؛ فإنّ الغالبية البسيطة من المواطنين، قد فهمته على أنّه دعوة إلى التصويت لحزب "الأفلان"، الذي يُعدّ الرئيس الجزائري رئيسه الشرفيّ. وكان صمت الرئيس إلى حدّ اليوم، وعدم توضيحه ما كان يقصده بخطابه في ولاية "سطيف"؛ قد جعل شرعيّته ووعوده "ببرلمان لا غبار عليه"، محلّ انتقاد كبير.

كما أشارت نتائج هذه الانتخابات، ومواقف كثيرة سبقتها وتلتها؛ إلى أنّ سلطة الرئيس لا تزال ضعيفة في مواطن عدّة، وإلى أنّ هناك ازدواجيّةً في مؤسّسات صنع القرار في الجزائر. وهو ما رأته الأمينة العامّة لحزب العمّال السيدة لويزة حنون التي قالت إنّ "هذه الازدواجيّة جعلت من ضمانات الرئيس ووعوده بقطع يد المزوِّرين، كلامًا واهيًا؛ أثبتت الانتخابات الأخيرة زيفه"[٤٨].

كما خلقت نتائج الانتخابات وضعيّة تسبّبت في غياب الرئيس عن الساحة السياسيّة، وعدم إدلائه بأيّ تصريح أو ردّ أو تفسير لما جرى.

ج. تشكيل الحكومة وأداؤها:

على صعيد تشكيل حكومة ما بعد الانتخابات؛ وضعت النتائج الانتخابيّة الرئيس الجزائريّ أمام معضلة سياسيّة. فإذا نظرنا إليها بتمعّن؛ فإنّنا سنستنتج أنّ الطاقم الحكوميّ سيظلّ على ما هو عليه الآن، باستثناء تعديلات وتغييرات بسيطة قد تمسّ بعض أعضائه، وذلك من منطق أنّه لا يطرأ تغيير على الطرف الفائز في الانتخابات. وفي المقابل، فإنّ الإبقاء على الحكومة الحاليّة، قد لا يرضي الشعب الذي يطالب بالتغيير الذي لم تحقّقه له هذه الانتخابات.

ولقد تسبّبت هذه "المعضلة السياسيّة" في حدوث جمودٍ تامّ؛ بحيث لم تقدِّم الحكومة استقالتها، لتُستبدل بأخرى على غرار العادة، وكما هو معمول به في غالبيّة دول العالم، وإنّما جرى الاكتفاء بتغييرٍ بسيط جدًّا، يتعلّق بتطبيق قانون "التنافي مع العهدة البرلمانيّة"، وبتغيير مواقع.

---

[٤٧] وهي عبارة وردت في خطاب رئيس الجمهورية في ولاية سطيف بالشرق الجزائري، بتاريخ ٠٨ أيار / مايو ٢٠١٢، أي يومان قبل الاقتراع. وهي عبارة "مرتجلة"، لم يتضمّنها الخطاب في صيغته الرسمية.

[٤٨] **جريدة الخبر**، العدد ٦٧٢٢، ٢٢/ ٠٥/ ٢٠١٢، ص ٢.

وقد يرجع هذا الجمود إلى تفسيرات عديدة أبرزها:

- رفض أحزاب عديدة، خاصّةً منها الأحزاب الإسلاميّة (تكتّل الجزائر الخضراء)، المشاركة في الحكومة. وهو الأمر الذي أحرج الرئيس، وجعل السلطة في الجزائر تتريّث إلى حين، حتّى تجد حلًّا عن طريق المساومة أو التنازل.
- خلافات في هرم السلطة على توزيع الحقائب ووزارات السيادة. وهي خلافات ناجمة عن التصدّع الواقع داخل حزبَي السلطة "الأفلان" و "الأرندي".
- تخوّف السلطة من تغيير أيّ توازنات أو مؤسّسات. وهو تفسير قدّمته لويزة حنون الأمينة العامّة لحزب العمّال؛ مشيرةً إلى أنّ "هناك تخوّفا لدى السلطة من تحريك أيّ مؤسّسة أو بحث أيّ ملفّ كان"، ورأت أنّه وضع غير مبرَّر[٤٩].
- كما يعزو البعض هذا الأمر إلى تداعيات قانون "التنافي مع العهدة البرلمانيّة"؛ والذي لم يعد يسمح بالجمع بين النيابة في المجلس الشعبيّ الوطنيّ ومنصب الوزير. وهو ما وضع عديد الوزراء المعاد انتخابهم في حالة خيار صعبة.

وتُتناقل أنباء عن تأجيل التغيير الحكوميّ إلى بداية الدخول الاجتماعيّ القادم (ابتداءً من شهر أيلول / سبتمبر). وهي فترة طالما عرفت حركيّة اجتماعية، وتحرّكًا للشارع الجزائريّ. وذلك ما يوحي بأنّ الرئيس سيستخدمها لامتصاص الغضب الشعبيّ المتوقَّع؛ عن طريق تعيين وجوه جديدة، قد لا تعكس نتائج الانتخابات الأخيرة. وهو فعلًا ما بدأ يرتسم في ملامح المشهد السياسيّ في الأيام الأخيرة[٥٠].

ولم يقتصر التأثير على مؤسّسات السلطتين التشريعيّة والتنفيذيّة اللّتين تعوّد المواطن على قصورهما؛ وإنّما تعدّاه إلى توريط السلطة القضائيّة في العمليّة السياسيّة المشبوهة. فقد أصبح القضاء متَّهمًا بدوره بالتّقصير أو العجز عن إدارة العمليّة الانتخابيّة ومراقبتها ومعاقبة المخالفين.

---

[٤٩] عثمان لحياني، "حنون تصدر "بيان استنفار" وتدعو لفتح نقاش حول شلل الدولة"، **جريدة الخبر**، ٢٧/ ٠٦/ ٢٠١٢.

[٥٠] نلفت انتباه القارئ إلى أنّ التغيير الحكومي الذي كان مرتقبًا، قد وقع في ٠٤ أيلول / سبتمبر المنقضي. وبمقتضاه عُيّن عبد المالك سلال رئيسا للوزراء خلفًا لأحمد أويحيى. والملفت للنظر هو أنّ حزب الأغلبيّة "جبهة التحرير الوطني"، لم يكن له أيّ نصيب في وزارات السّيادة؛ مع أنّه يملك ٢٠٢ مقعدا بالبرلمان من أصل ٤٦٢. ويرى المراقبون أنّ التّشكيلة الحكوميّة الجديدة تكشف عن أنّ السياسات الأمنيّة والاقتصاديّة والخارجيّة، لن تشهد تغييرًا كبيرًا. وستتركّز المهمّة الرّئيسة لرئيس الوزراء الجديد، على إيصال البلاد إلى الانتخابات الرّئاسيّة في سنة ٢٠١٤ دون اضطرابات اجتماعيّة.

وقد أشارت الأمينة العامّة لحزب العمّال إلى ذلك بالقول: "الإدارة أثبتت عدم الحياد، والعدالة عدم استقلاليّتها في العمليّة الانتخابيّة"[٥١].

كما أعادت الانتخابات الأخيرة إلى ساحة النّقاش مسألة حياد المؤسّسة العسكريّة الجزائريّة، ومدى تدخّلها في السّياسة. وهو النقاش الذي تراجع في العقد الأخير، بفعل مساعي الرئيس الحالي للتخلّص من القبضة والوصاية العسكريّة على الحياة السياسيّة في الجزائر.

ويوحي التشخيص السابق بوضع أزمة مؤسَّساتية، وبمعضلة سياسيّة حقيقية تعيشها البلاد؛ وذلك عقب انتخابات كان يُنتظر منها أن تكون نهايةً لركودٍ سياسيّ ومؤسَّسي عرفته "العهدة" (أي الفترة) البرلمانيّة السابقة. وهو وضع خطير للغاية؛ إذا ترافق مع زيادة توجّه المواطن الجزائريّ نحو الشارع لحلّ مشاكله، بعد ما شهده من تعطّل مؤسّسات الدولة الإستراتيجية وعجزها[٥٢].

٣. مستقبل النّهج الإصلاحيّ والتّعميق الديمقراطيّ:

بُذلت المساعي الحثيثة من أجل إرساء الاعتقاد بأنّ نهج الإصلاح والتغيير السلميّ عبر الحوار والتشاور، هو الحلّ المناسب للحالة الجزائريّة؛ وذلك على خلاف نهج "الثورة الشعبيّة" الذي اعتُمد في عدّة دول عربية أخرى، وما تبعه من خطوات وإصلاحات قانونيّة وتشريعيّة. وقد جاءت نتائج الانتخابات، لتضع هذا النهج على المحكّ، وتعيد التساؤل عن مستقبله وفاعليّته وآليّاته.

ففي الوقت الذي يرى فيه الحزبان "الفائزان" والسلطة ولجان المراقبة الدوليّة وبعثاتها أيضًا، في نتائج الانتخابات، دعمًا للاستقرار والاستمراريّة ولمسار التقويم والإصلاح[٥٣]؛ ترى فيه أطراف

---

[٥١] **جريدة الخبر**، العدد ٦٧٢٢، ٢٢/ ٠٥/ ٢٠١٢، ص ٢.

[٥٢] كانت لويزة حنون (الأمينة العامّة لحزب العمال)، قد قدّمت تشخيصًا للوضع ما بعد الانتخابات؛ عدّت "الجزائر في أزمة ولو بصورة غير واضحة، والمؤسسات الرسمية للدولة في وضع شبه جمود، والسلطة مشلولة وعاجزة عن أيّ قرار بسبب التخوّف من ردّة الفعل الاجتماعية"، ورأت أنّ هذه الأوضاع تتطلّب فتح نقاش وطني. وأعلنت عن توزيع "بيان استنفار" على الشعب، يتضمّن تحليلا للمخاطر المحدقة بالبلاد من جراء الوضع الحالي. انظر التفاصيل في: عثمان لحياني، مرجع سبق ذكره.

[٥٣] هنّأت وزيرة الخارجية الأميركية هيلاري كلينتون الجزائر بعد الانتخابات، وقالت في بيانٍ لها: إنّ "هذه الانتخابات والعدد الكبير للنساء المنتخبات، تشكّل تقدّمًا نرحّب به على طريق إصلاحات ديمقراطية في الجزائر". كما أكّد "خوسيه إغناسيو سالافرانكا"، رئيس

أخرى عكس ذلك تمامًا. فقد رأى "تكتّل الجزائر الخضراء" أنّ هذه النتائج، قد "تسبّبت في إعادة قطار الإصلاحات إلى نقطة الصفر، وأرجعت البلاد إلى عصر الأحادية، وكرّست المزيد من اليأس في قدرة الصندوق الانتخابيّ على تعميق الإصلاحات وزرع الأمل في المستقبل"[٥٤].

أمّا في ما يتعلّق بالمؤسّسة التي ستواصل مسيرة الإصلاح وتشرف عليها؛ فقد أدّت نسبة العزوف العالية في نتائج الانتخابات بالخصوص والعدد الكبير للأصوات الملغاة، إلى سحب الشرعيّة والتمثيليّة من البرلمان المنتخب. وهو الأمر الذي من شأنه ألّا يعطي لهذا البرلمان الأحقيّة في تعميق الإصلاحات السياسيّة التي باشرتها الجزائر؛ لاسيّما تعديل الدستور. وذلك ما قد يجعل من السلطة التنفيذيّة، المشرفَ والمبادر بالتعديلات والإصلاحات المرتقبة، كما كانت عليه الحال من قبل.

كما أنّه قد يكون من الضروريّ اللّجوء لاستفتاء الشعب حول التعديلات الدستوريّة القادمة؛ حتّى تحظى بالشرعيّة التي لن تتاح لها مع برلمان كالذي أفرزته الانتخابات الأخيرة. ذلك أنّ قرابة ١٤ مليون ناخب من بين ٢١ مليونًا، لم تدخل أصواتهم في الحساب الانتخابيّ الذي أفرز هذا البرلمان.

كما أنّ الإصلاح يحتاج إلى تعاون مختلف الأطراف. ووضعيّةٌ كالتي أفرزتها الانتخابات الجزائريّة الأخيرة، لا تساعد على مثل هذا النّهج؛ ذلك أنّ الدرس الذي خلصت إليه "الأحزاب الإسلاميّة المعتدلة (خاصّةً حمس)، هو أنّ تعاونها مع السلطة وانخراطها فيها منذ سنوات لم يكن مثمرًا. وعليه، فقد اختارت نهج المعارضة"، أو العمل على أطرٍ أخرى لا تضبطها التّوازنات التي أفرزتها الانتخابات الأخيرة[٥٥].

٤. على صعيد الاستقرار الداخليّ والصّورة الخارجيّة:

بعثة مراقبي الاتّحاد الأوروبيّ في الجزائر، أنّ "هذه الانتخابات تعدّ الخطوة الأولى على طريق تحقيق الإصلاحات، والتي من شأنها تعزيز العملية الديمقراطيّة وحقوق الإنسان في البلاد"، راجع: براء ميكائيل، مرجع سبق ذكره.

[٥٤] **جريدة صوت الأحرار**، العدد ٤٣٣٥، ١٤ / ٠٥/ ٢٠١٢، ص ٢.

[55] David Ottaway, Op. Cit.

على صعيد الاستقرار المؤسساتي والاجتماعي الداخلي، سيظلّ هذا البرلمان غير التمثيلي، والمشكوك في نتائج انتخابه، وفي أمانة بعض شخصيّاته وكفاءتهم والسلطة التي ستنبثق عنه؛ محلّ ضغط وابتزاز داخليّ وخارجيّ طوال هذه العهدة، هذا إذا ما تمكّن من الصّمود.

وما قد يؤكّد ذلك، هو عودة الساحة الاجتماعيّة إلى الاحتجاجات والإضرابات وقطع الطرقات العامّة عشيّة نتائج الانتخابات؛ ليس اعتراضًا على تلك النتائج الانتخابيّة، ولكن مواصلةً لمسيرة بدأت قبلها.

وعلى الصعيد الإقليميّ والدوليّ، ستجعل هذه النتائج من الجزائر حالة استثنائية، مقارنة بالدول المجاورة التي عرفت تغييرًا وفقًا لنهجَي "الثورات الشعبيّة" والإصلاحات السياسيّة. وهما النّهجان اللّذان أدّيا إلى حكم الإسلاميّين في كلٍّ من ليبيا وتونس والمغرب ومصر.

خاتمة:

وفي خلاصة قراءتنا لنتائج الانتخابات الأخيرة، التي خالفت التوقّعات، وجانبت الآمال، ولم تحقّق أيّ هدف أو رجاء للرئيس أو الأحزاب أو الشعب الجزائريّ؛ أخذت "السلطة" تبحث عن مخرج، وبدأ الشعب يبحث عن لحظة تغيير أخرى، وهو ما سيُبقي البلاد في حالة ترقّب وتوجّس مستمرّة. ونجد أنفسنا ههنا أمام تساؤلات ملحّة أهمّها: هل كانت هذه الانتخابات حقًّا مفصليّة وبحجم الآمال التي عُلِّقت عليها؟ هل كانت فرصة تغيير أُضيعت؟ من أضاع فرصة التّغيير: هل هو الشعب الذي لم يصوِّت، أم "السلطة" التي تلاعبت بالقوانين والانتخابات، أم الأحزاب التي لم تحترم قواعد الممارسة الحزبيّة والديمقراطيّة كعادتها؟

قائمة المصادر والمراجع:

أوّلًا: بالعربيّة

- الاتحاد الأوروبي، بعثة ملاحظة الانتخابات. **التقرير النهائي: الانتخابات التشريعيّة في الجزائر ٢٠١٢.**

- عاشي، الحسن. "هل تتجنّب الجزائر الربيع العربي؟"، **سؤال وجواب**، مؤسّسة كارنيغي للسلام الدولي، ٣١ أيار / مايو، ٢٠١٢.

http://arabic.carnegieendowment.org/publications/?fa=view&id=48293

- ماير، مايكل. "الانتخابات في العالم العربيّ: وجهة نظر أوروبيّة"، ترجمة: مركز القدس للدراسات السياسيّة، ورقة قُدِّمت في مؤتمر **الانتخابات والتحوّلات الديمقراطيّة في العالم العربي: خطوة إلى الأمام أم خطوة إلى الوراء؟**، مركز القدس للدراسات السياسية، ٢٦ كانون الثاني / يناير ٢٠٠٨. متاحة على موقع المركز على الرابط التالي:

http://alqudscenter.org/arabic/pages.php?local_type=128&local_details=2&id1=687&menu_id=7&program_id=10&cat_id=2

- محمد، مصطفى. "الانتخابات التشريعيّة الجزائرية: خصوصيّة كاذبة، ووضع قائم خطير، وإصلاح معلّق"، **أوراق المتابعة السياسية**، عدد ٥٩، مبادرة الإصلاح العربي، حزيران / يونيو ٢٠١٢.

- المعهد الديمقراطي الأميركي. **بيان للوفد الدولي لتقييم فترة ما قبل الانتخابات– الانتخابات التشريعية– الجزائر ٢٠١٢**، ٥ نيسان / أبريل ٢٠١٢.

- مقري، عبد الرزاق. "التحوّل الديمقراطي في الجزائر: رؤية ميدانيّة"، على الرابط:

http://hmsalgeria.net/download/tahawol_dimokrati_algeria.pdf

- المنظّمة الدولية لنشر التقارير حول الديمقراطية. **تقييم إطار تنظيم الانتخابات (الانتخابات الرئاسية والتشريعية والاستفتاءات والانتخابات الولائيّة والجماعية): الجزائر**، وزارة الشؤون الخارجيّة لجمهورية
ألمانيا الاتحاديّة، كانون الثاني / يناير ٢٠٠٧.

- ميكائيل، براء. "الجزائر: انتصار الوضع القائم"، **صدى- تحليلات**، مؤسّسة كارنيغي للسلام الدولي، ١٧ أيار / مايو ٢٠١٢).
http://arabic.carnegieendowment.org/publications/?fa=view&id=48161

ثانيًا: بالأجنبيّة

- Kharroubi, Habib. “Un scrutin qui a faussé tous les pronostics’’, *Le Quotidien d'oran* (Quotidien national d'information), 12 mai 2012.

- Ottaway, David. “Algeria’s Islamists Crushed in First Arab Spring Elections”, *Viewpoints*. no.3, Woodrow Wilson International Center for Scholars, May 2012.